

مركز القاهرة الإقليمي
للتحكيم التجاري الدولي

الخطوط الأساسية للقواعد التي تحكم وسائل
حسم المنازعات التي تنشأ في ظل إتفاقيات
المشاركة التي أبرمها الإتحاد الأوروبي
مع بعض دول المنطقة

تقديم

المستشار الدكتور / محمد أبو العينين

مدير المركز

مقدم إلى مؤتمر التحكيم الدولي والوسائل

الأخرى لحسم منازعات قضايا

الإنشاءات الدولية وعقود BOT

المنعقد في قاعة المؤتمرات بمقر المركز

في الفترة من ٨ إلى ١٢ أبريل ١٩٩٢

الخطوط الأساسية للقواعد التي
تحكم وسائل حسم المنازعات التي
تنشأ في ظل اتفاقيات المشاركة التي
أبرمها الاتحاد الأوروبي مع بعض دول المنطقة

تضمنت كل من اتفاقيات المشاركة التي أبرمت بين الاتحاد الأوروبي وبين كل من المملكة المغربية والجمهورية التونسية وإسرائيل نصوصاً موحدة تتعلق بنظام تسوية المنازعات التي تنشأ بشأن تطبيق أو تفسير هذه الاتفاقيات .

وتنص كل من المادة ٧٨ من اتفاقية المشاركة المبرمة مع المملكة المغربية والمادة ٧٨ من اتفاقية المشاركة المبرمة مع الجمهورية التونسية والمادة ٦٧ من اتفاقية المشاركة المبرمة مع إسرائيل على تشكيل مجلس يعقد على مستوى وزاري مرة كل عام أو عندما تستدعي الظروف انعقاده بناءً على طلب رئيسه ووفقاً للشروط التي تتضمنها القواعد الإجرائية التي يضعها المجلس .

وتتولى المجالس المذكورة دراسة المسائل الأساسية التي تطرأ في إطار الاتفاقيات المذكورة أو في إطار أي اتفاق ثنائي أو اتفاق دولي يثير مسائل تتعلق بالمصالح المشتركة لطرفي الاتفاق .

وتتكون كل من هذه المجالس من أعضاء من مجلس الاتحاد الأوروبي وأعضاء من لجنة المجتمعات الأوروبية كطرف وأعضاء من حكومة الدولة الطرف في اتفاقية المشاركة .

ويمثل أعضاء كل مجلس وفقاً للقواعد الإجرائية في هذا الخصوص والتي يتولى المجلس وضعها .

وتكون رئاسة كل مجلس بالتبادل بين مجلس الاتحاد الأوروبي وممثل حكومة الطرف الآخر في الاتفاقية وفقاً للقواعد الإجرائية المشار إليها .

(انظر المادة ٧٩ من اتفاقية المشاركة مع المملكة المغربية والمادة ٧٩ من اتفاقية المشاركة مع الجمهورية التونسية والمادة ٦٨ من اتفاقية المشاركة مع إسرائيل) ويكون لكل مجلس صلاحية العمل على تحقيق أهداف اتفاقية المشاركة وله اتخاذ القرارات في المسائل التي تعرض عليه في هذا الصدد ، وله كذلك إصدار توصيات في هذا الشأن وتكون هذه القرارات ملزمة للأطراف التي تلتزم باتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذها .

وسوف تصدر هذه القرارات أو التوصيات بموافقة طرفي الاتفاق. (انظر المادة ٨٠ من اتفاقية المشاركة مع المملكة المغربية والمادة ٨٠ من اتفاقية المشاركة مع الجمهورية التونسية والمادة ٦٩ من اتفاقية المشاركة مع إسرائيل).

وبالإضافة إلى المجالس المشار إليها والتي أنشئت وفقاً للاتفاقيات سالفة الذكر فقد تضمنت هذه الاتفاقيات تأسيس لجان تكون مسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقيات ، كما يمكن للمجالس المذكورة تفويضها في بعض الصلاحيات .

(المادة ٨١ من اتفاقية المشاركة مع المملكة المغربية والمادة ٨١ من اتفاقية المشاركة مع الجمهورية التونسية والمادة ٧٠ من اتفاقية المشاركة مع إسرائيل).

وتعقد هذه اللجان جلساتها على مستوى المسؤولين من الموظفين الذين يمثلون أطراف اتفاقيات المشاركة ، وتضع هذه اللجان قواعد إجراءاتها ويرأسها بالتبادل ممثل الاتحاد الأوروبي والدولة المتعاقد معها وقد نصت كل من اتفاقية المشاركة مع المملكة المغربية واتفاقية المشاركة مع الجمهورية التونسية على أن تتم اجتماعاتها في مقر كل من الطرفين بالتبادل .

(انظر المادة ٨٢ من اتفاقية المشاركة مع المملكة المغربية
والمادة ٨٢ من اتفاقية المشاركة مع الجمهورية التونسية - وانظر
كذلك المادة ٧١ من اتفاقية المشاركة مع إسرائيل).

وقد نصت الاتفاقيات المشار إليها على أنه يجوز لكل طرف فيها
أن يحيل إلى المجلس المنصوص عليه في كل اتفاقية أى نزاع ينشأ
بشأن تطبيق الاتفاقية المذكورة أو تفسيرها .

وتحسم المجالس المذكورة النزاعات المطروحة عليها بقرارات
تصدرها وتكون أطراف الاتفاقيات ملزمة باتخاذ التدابير اللازمة
 لتنفيذ هذه القرارات .

وفى حالة ما إذا كان من غير الممكن حسم أى نزاع يطرح
على أى مجلس مشكل وفقاً لاتفاقية من الاتفاقيات المذكورة يخطر
أى طرف الطرف الثانى بتعيين محكم ويكون على الطرف الثانى
تعيين محكمه فى خلال شهرين . ويعين المجلس المحكم الثالث ،
وتكون قرارات هيئة التحكيم بالأغلبية .

وعلى كل طرف من أطراف النزاع الذى صدر قرار هيئة
التحكيم بشأنه أن يتخذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذ قرار الهيئة .

T.S.